دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

العنوان:	التحليل السياسي وآلية صنع القرار
المصدر:	مجلة الدبلوماسي
الناشر:	وزارة الخارجية - معهد الأمير سعود الفيصل للدراسات الدبلوماسية
المؤلف الرئيسي:	المبارك، أحمد
المجلد/العدد:	ع 37
محكمة:	لا
التاريخ الميلادي:	2007
الشهر:	نوفمبر - ذو القعدة
الصفحات:	24 - 25
رقم MD:	385796
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
قواعد المعلومات:	EcoLink
مواضيع:	المحللون السياسيون ، التحليل السياسي ، الأحوال السياسية ، السياسة الخارجية ، النظم السياسية ، الحيادية
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/385796

© 2021 دار المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو دار المنظومة.

التحليل السياسي وآلية صنع القرار

• الدمام: د.أحمد المبارك

تشكل سلسلة القرارات والإجراءات واللوائح والقوانين التي تعمل على أساسها الدول بشكل عام، الروح الحركية والتفاعلية التي تنظم مسيرة الحياة بها، في الداخل ومع العالم الخارجي. وبمفهوم آخر تعني النظام نفسه، وبالتالي فإن ما يقابله في الجانب الآخر هو الفوضى. وعليه فإن تلك القرارات المنظمة لدينمو الحياة في تلك الدول، تعني صورة النظام الذي تتحرك على أساسه مسيرتها التنموية والحضارية. وانطلاقًا من هذا المفهوم، فإن خطورة صناعة ذلك القرار وأهميته، وما قد يسببه من فوضى في حال لم يؤسس على قواعد علمية وعملية قوية، يجعل من ضرورة الاعتناء به، بمنزلة تحضر الدولة نفسها ومكانتها ورقيها، أي إن فشل ذلك القرار في تحريك عجلة النظام، فسيتسبب في فوضى لا حدود لها، ما سيؤثر بشكل أو بآخر في روح تلك الدولة ومسيرتها الحضارية والتنموية في الداخل، وربما علاقتها مع بقية دول العالم، وذلك لارتباط العديد من تلك القرارات الداخلية بالعالم الخارجي، وبالتالي فشلها في مواكبة التغيرات والتحولات الدولية المتسارعة.

تعتمد الحكومات الناضجة في كل أنحاء العالم قبل اتخاذ أي قرار وإصداره من شأنه المساس بالسياسة الداخلية أو الخارجية لذلك البلد، على أسس وقواعد متعارف عليها منذ القديم، وذلك من أجل الوصول إلى القرار السليم المبني على رؤية صحيحة نابعة من إحساس بالمسؤولية، وإدراك بالمحيط الإقليمي والدولي من حيث المتغيرات العالمية والظواهر الخارجية وتأثيرها الداخلي أو الدولي على المحيط المعني، وأبرز تلك الخطوات والأسس والقواعد التي لابد من اللجوء إليها قبل اتخاذ القرار المنشود هي البدء بتحليل المعطيات السياسية المبدئية، أي تحليل الجوانب السلبية والإيجابية لذلك القرار وتأثيره المستقبلي في المحيط الداخلي للدولة، فيما يسمى بالسياسة الداخلية للدولة. إضافة إلى الإطار الخارجي منه دول الجوار والأصدقاء بما يعرف بالسياسة الخارجية، وما يمكن أن يترتب عليه من آثار عكسية، سواء أكانت تلك الآثار سلبية أم إيجابية.

وبالتالي فإن فن التحليل السياسي هو الخطوة الأولى لاتخاذ أي قرار حكومي من شأنه المساس بالسياسة الداخلية أو الخارجية للدولة، وينطلق هذا الفن الرئيس من مبدأ النضوج السياسي للدول والحكومات التي تريد أن تواكب المتغيرات الدولية المعاصرة دون أخطاء أو جوانب عكسية لقراراتها المتخذة، يمكن أن تؤثر في علاقاتها مع الآخرين.

هذه الظروف الموضوعية الدافعة إلى إيجاد تحليل سياسي ذاتي ناضج للدولة، يعزز أهمية إيجاد مراكز للدراسات السياسية المعنية بهذا العلم، والفن السياسي الرئيس، شأنه شأن أهمية توفر العقول الناضجة والأشخاص المسؤولين عن وضع الظواهر السياسية، أو الاقتصادية، أو الاجتماعية وتحليلها.. وغيرها من جوانب الحياة بالشكل الحيادي ودون ضغوطات داخلية أو خارجية، وذلك من أجل إعطاء خيارات اتخاذ قرار الدولة، المصداقية والموضوعية الواضحة، التي لا تنزوي وراءها مخاوف أو ضغوطات على المحلل السياسي. وبالتالي فإن وجود الأشخاص والأفراد القادرين والمؤهلين بالخبرة والدراسة والموضوعية في مراكز القرار ومؤسساته المتخصصة بالتحليل، ضروري جدًا لأي دولة حديثة وناضجة تصبو لمواكبة المتغيرات الدولية المتسارعة، وخصوصًا في عالم أصبح لا يؤمن بأخلاقيات السياسة الدولية أو مفاهيمها السياسية التقليدية القديمة، حيث إن العالم اليوم أصبح يسير بعكس التيارات السياسية المتوقعة، حيث إن ما يحدث اليوم من متغيرات لم يحسب لها أي حسبان قبل عقود قد أثر كثيرًا في الكثير من الدول والحكومات في مختلف دول العالم، بحيث إنه لم تعد أي دولة بمعزل عما يحدث بعيدًا عنها من ظواهر كالإرهاب والعولمة وغيرهما من المصطلحات والمفاهيم السياسية الحديثة المعقدة.

دور التحليل السياسي في إنضاج القرار السياسي

كما أسلفنا، فإن أي دولة أو حكومة تريد أن تواكب المتغيرات السياسية الراهنة دون أخطاء أو بأقل أخطاء ممكنة، فإنها يجب أن تمنح محللها السياسي الاعتراف الذي يجعل منها ناضجًا ومتخصصًا وسط بيئة مناسبة، لاتخاذ العديد من القرارات ذات الأهمية والحساسية للمصلحة الوطنية والقومية.

هذا الاهتمام الحكومي بإيجاد المحللين السياسيين وتطوير مهاراتهم، يجب أن يتمثل على شكل مؤسساتي، يراعي حاجة الدولة والمجتمع لهذه الشريحة التي، إن لم نكن مبالغين، يمكن وصفها بشريحة النوابغ، بداية من مد يد العون لكل الشباب الموهوب القادر على التحليل السياسي أو الاقتصادي، أو في أي جانب من جوانب الحياة، ومساعدتهم على التطوير والتحسين من الأداء، وتوفير الفرص الممكنة والأجواء المناسبة لهم للإبداع، وضرورة تهيئة الأماكن المناسبة لتحسين ذلك الأداء، سواء أكان ذلك بتوفير المراكز المناسبة لذلك كمراكز الدراسات المعنية أم لدى مراكز القرار التشريعي أو التنفيذي في تلك الدول، أم من خلال وجودهم في الصحف أو الدوريات، أم في أي موقع من المواقع الإعلامية.

انطلاقًا مما تقدم نقول إن توفر آلية التحليل السياسي ومهارته لدى منظومة سياسية معينة، توفر جملة من المزايا:

أولها، أن تكون قراراتها «المنظومة السياسية» بعيدة عن الإطلاق المنظوري، وشمولية النظر للخيارات المتاحة والممكنة، والتحديد المسبق الدقيق لواقعية هذه الخيارات ونجاعتها، وبالتالي، قبول الرأي المعارض الآخر في سياق التفكير في المعضلة.

ثانيها، فإن التحليل السياسي الناجح، يوفر وعيًا وإدراكًا واقعيًا بعيدًا عن العاطفة والحماسة المضللة في كثير من الأحيان، والتي أوقعت عبر التاريخ دولاً، بل العالم، في أزمات أتلفت مساحات واسعة من الوئام الإنساني والاستحقاق الإنساني للبشرية. وآخر المزايا التي نراها عضوية، هي أن التحليل السياسي الناجح والصائب الخارج من رحم آلية تشاور منفتحة على الرأي الآخر، وهو ما من شأنه أن يغرس الممارسة الديمقراطية في الحكم، ولعلها أسمى غاية يمكن إدراكها لدولة ما.

إدراكًا لهذه الميزات، قامت العديد من دول العالم حديثًا بالاهتمام بهذا العلم بشكل خاص، لما له من أهمية قصوى وبارزة في إيجاد البيئة المناسبة والسليمة لاتخاذ القرارات السياسية والخطط الاستراتيجية الداخلية أو الخارجية، ومنها دول كالولايات المتحدة الأمريكية، والصين، وروسيا، وأوروبا، وبعض الدول الآسيوية الأصغر، وبعض الدول العربية.

الحياد والتجرد محور نجاح التحليل السياسي

في كل العلوم الإنسانية: الآداب، الاجتماع، الفلسفة، الدين والعقائد، ومنها السياسة، من الصعب أن يكون واضع المادة السياسية، سواء أكان تحليلاً أم مقالاً سياسيًا، محايدًا حيادًا كاملاً، لأن الكاتب في كل الأحوال يتأثر بثقافته وبيئته ورؤيته الشخصية وتجربته الخاصة وهدفه من وراء التحليل وميله واستقطابه العقائدي، إضافة إلى محددات النظام السياسي الذي ينشط فيه، ومستوى حرية التعبير عن الرأي، وموضوعية رؤسائه إن كان جزءًا من منظومة حكومية مهيكلة متخصصة.

لكن على كاتب التحليل أن يضع في باله دائمًا المسؤولية المترتبة عن ما يكتبه، خصوصًا إن كان في موقع يطل من خلاله على ناصية اتخاذ قرارات داخلية أو خارجية تكتيكية أم استراتيجية تأخذ من ما يكتبه المحلل نصيبًا في سلسلة إنضاج قرار هذه المنظومة. كما يجب على المحلل أن يراعي في ما يكتبه مسؤولية الرأي العام الذي يقرأ له، ونوايا تعبئة هذا الرأي وتداعيات توجيهه.

وعلى واضع التحليل السياسي، أن يتصور جميع الاحتمالات المطروحة في محاولة للتفسير الموضوعي والمقنع والمحايد للأسباب، وكذلك للنتائج المتوقعة أو أقربها إلى ذلك. وكثرة الكتابة والمتابعة وقراءة نماذج من التحليلات السياسية سوف تؤدي بالتالي إلى الإجادة، سواء من حيث طريقة العرض، أو سلامة الأسلوب، أو حجم المعلومات المتوافرة. ■